

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٩ أغسطس ١٩٩١

□ في محاكمة الريان :

الجانب القانوني : أصول الريان قبل قانون تكفي الأموال كانت ١,٥ مليار جنيه

كتب - محمود النوبى

قررت أمس محكمة جنحيات الجيزة - للمحكمة برفض المعارض - تاحيل قضية احمد الريان الى جلسة ٢٨ أكتوبر القادم لاستكمال سماع مهدي حشيش المراقب المالي في شهادته أمام بلن المركز المالي لشركات الريان كلن في ٣١ ديسمبر ١٩٨٧ ملياً ونصف مليار جنيه .

وفي بداية الجلسة استجابت المحكمة لطلب دفاع الريان بإعادة سماع شهادة مهدي حشيش تأسيساً على بطلان أقواله في محاضر الجلسات السابقة لغياب محامي احمد الريان . وقررت المراقب المالي بأن تقابل مع الزحوم قاضي الريان واتفق معه على تأسيس شركة الريان للمعاملات المالية وقال إن المركز المالي للشركة قوى وكلفت بتأسيس الشركة في ظل القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨٦ ، وقد اشيع في هذه الفترة بأن شركة الريان

خسرت ٢٠٠ مليون دولار في البورصة الامر الذي أدى الى هجوم المدعيين لسحب ودائعهم وقد استطعت التصرف وتغيير السيولة اللازمة .

واضاف الشاهد : اعدت تقريرا عن شركات الريان ولاحظت عدم وجود مستندات وعدم معرفة حجم الارصدة بالخارج . وطلبت من قاضي الريان موافقة المحاسبين القانونيين بشهادة صحة الارصدة بالخارج ، كما ان الشركة كانت تزاول نشاطا في اسواق المال العالمية وتساهم في بعض الشركات بالخارج ولا يوجد اى انعكاس لهذه المعاملات بسجلات الشركة ، وقال انه عندما بدأت اثار الصراع بين الاخوة الريان تطلعو على السطح اشتدت موجة السحب وقد تصدى الريان لهذه الموجة في بادىء الامر برد الارصدة لاصحابها واستنفذت الشركة الارصدة ساحة وعجز الريان عن ايجاد السيولة ولجأ الى توقيع الشيكات المؤجلة للراغبين مع اوائل عام ١٩٨٨ وبدأ انهيار

الشركات وتوقفت جميع مرافق شركات الريان وهجرها العاملون خشية بطش المدعين ، وكنا كمحاسبين قانونيين غير قادرين على استكمال اقفال ميزانية الشركة ، وقال إن احمد الريان تول رئاسة مجلس الادارة وقدم في ٤ تلكسات تفيد وجود ارصدة للريان بالخارج في حدود ٤٠٠ مليون دولار اى مايعادل حوالى ٩٠٠ مليون جنيه واذ اضيفت هذه المبالغ الى اصول الريان وارصدت في مصر والتي بلغت حوالى ٦٠٠ مليون جنيه يكون اجمالى اصول الريان ١٥٠٠ مليون جنيه وهي تعادل قيمة الايداعات وفي ١٠/٦/١٩٨٨ صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وكان يقضى بمنع الشركات من تلقي الأموال من الجماهير قبل العمل به وان تتوقف عن التلقى وقد ادى هذا الامر الى تعقيد المشكلة امام الريان للحصول على موارد سائلة لرد ارصدة المدعين وانخفض احمد الريان من منزله الى مواقع اخرى لايعرفها المدعون .